المركز الدولي للحقوق والحريات

INTERNATIONAL CENTER FOR RIGHTS & FREEDOMS

–ICRF –

انتهاكات حقوق الانسان في سوريا

– التقرير الاسبوعي –

- **فترة التوثيق [22 اغسطس 2025، 1600 – 28 اغسطس 2025، 1600]**
- **تاريخ الإصدار** 30 اغسطس 2025
- **إعداد فريق التوثيق الميداني – وحدة الرصد الحقوقي**
- **الموقع الرسمي** www.icrights.org
- **كود الأرشفة ICRF-SYR-HR-WR-2025-08-28**

[التقرير الاساسي باللغة العربية مترجم الى اللغة الانكليزية**]**

مقدمة التقرير

يقدّم هذا التقرير الحقوقي الأسبوعي قراءة تحليلية ممنهجة لانتهاكات حقوق الإنسان التي تمّ توثيقها في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة المشار إليها، بالاستناد إلى معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. يركّز التقرير على الانتهاكات الصادرة عن مختلف الجهات الفاعلة في النزاع السوري، بما يشمل

- **القوات الحكومية السورية وأجهزتها الأمنية؛**
- **المجموعات المسلحة** بمختلف انتماءاتها وخلفياتها؛
- **الجيش التركي؛**
- **الجيش الإسرائيلي؛**
- **قوات التحالف الدولي؛**
- **وأي أطراف أخرى ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة بالانتهاكات.**

يهدف التقرير إلى

- تصنيف الانتهاكات حسب طبيعتها "مثل القتل خارج نطاق القانون، الاعتقال التعسفي، التهجير القسري، التمييز الطائفي، إلخ"؛
- تحليل السياقات الميدانية والسياسية التي أحاطت بها؛
- رصد توزعها الجغرافي والزمني؛
- تحديد الجهات المسؤولة عنها؛
- وتقديم مؤشرات قانونية وأخلاقية بشأن مدى جسامة هذه الانتهاكات وطبيعتها المنهجية المحتملة.

يعتمد التقرير على مصادر موثوقة، منها شهادات مباشرة، ووثائق ميدانية، ورصد حقوقي منظّم من قبل فرق مراقبة على الأرض، مع التأكيد على النزاهة والحيادية في عرض الوقائع وتحليلها.

تنويه مهم يُمنع الاقتباس أو إعادة النشر الكلي أو الجزئي لمحتوى هذا التقرير دون الإشارة الصريحة والواضحة إلى المصدر الكامل.

أولا – الملخص التنفيذي (22 – 28 آب / أغسطس 2025)

يعكس التقرير الحقوقي للفترة من 22 حتى 28 آب/أغسطس 2025 استمرار تفاقم واقع حقوق الإنسان في سوريا، حيث تكشف البيانات الميدانية عن نمط متكرر من الانتهاكات الممنهجة التي لم تقتصر على الاعتداء على الأفراد بشكل مباشر، بل امتدت لتشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ما يبرز الطابع المركّب والمتعدد الأبعاد لهذه الانتهاكات.

المؤشرات الرقمية العامة

- **إجمالي الأحداث الموثقة** 122 حادثة **(مقارنة 126 في الأسبوع السابق)**
- **إجمالي الانتهاكات الموثقة قانونيًا** 738 انتهاكًا **(مقارنة 655؛ بزيادة 13%)**
- **عدد المحافظات المتأثرة** 14 محافظة سورية **(مقارنة 14 محافظة ثابتة)**
- **معدل الانتهاكات لكل حادثة** 6.05 انتهاك/حادثة **(مقارنة 5.2؛ بزيادة 16%)**

أعداد الضحايا خلال الفترة

- **المعتقلون تعسفيًا** 122 **(مقارنة 417؛ بانخفاض 70%)**
- **الجرحى)** 64 **مقارنة 77؛ بانخفاض 17%)**
- **القتلى)** 63 **مقارنة 75؛ بانخفاض 16%)**
- **المخطوفون/المختفون قسرًا)** 140 **مقارنة 46؛ بزيادة 204%)**
- **غير محدد (خطر/غموض أمني)** 19 **(مقارنة 32؛ بانخفاض 41%)**

أبرز الأنماط الحقوقية

- تصاعد **الخطف/الاختفاء القسري** بشكل غير مسبوق هذا الأسبوع (مقارنةً بالأسبوع السابق حيث تصدّر الاعتقال التعسفي قائمة الانتهاكات).
- استمرار **الاعتقال التعسفي** لكن بوتيرة أقل (122 حالة مقابل 417).
- استمرار **القتل خارج نطاق القانون والاستهداف المباشر للمدنيين** (63حالة مقابل 75 في الأسبوع السابق).
- حضور متواصل لانتهاكات **التعذيب وسوء المعاملة داخل مراكز الاحتجاز** (مستويات متقاربة بين الفترتين).
- بروز **انتهاكات اقتصادية واجتماعية** (تهجير، حرمان جماعي، تمييز) بشكل أوضح من الأسبوع السابق.

تشير هذه المعطيات إلى أن الانتهاكات الأشد خطورة تركزت على الأفراد مباشرة عبر الاعتقال والتعذيب والقتل، وترافقت بانتهاكات بنيوية تمس الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. إن تكرار الأنماط وارتفاع المعدلات يؤكد أن هذه الممارسات ليست حوادث متفرقة بل سياسة ممنهجة، مع تحوّل مركز الثقل من **الاعتقال التعسفي (الأسبوع السابق)** إلى **الاختفاء القسري (الأسبوع الحالي)**، ما يرفع من مستوى الخطورة الحقوقية ويستدعي تحركًا عاجلًا للمساءلة.

ثانيا – التحليل البصري للانتهاكات

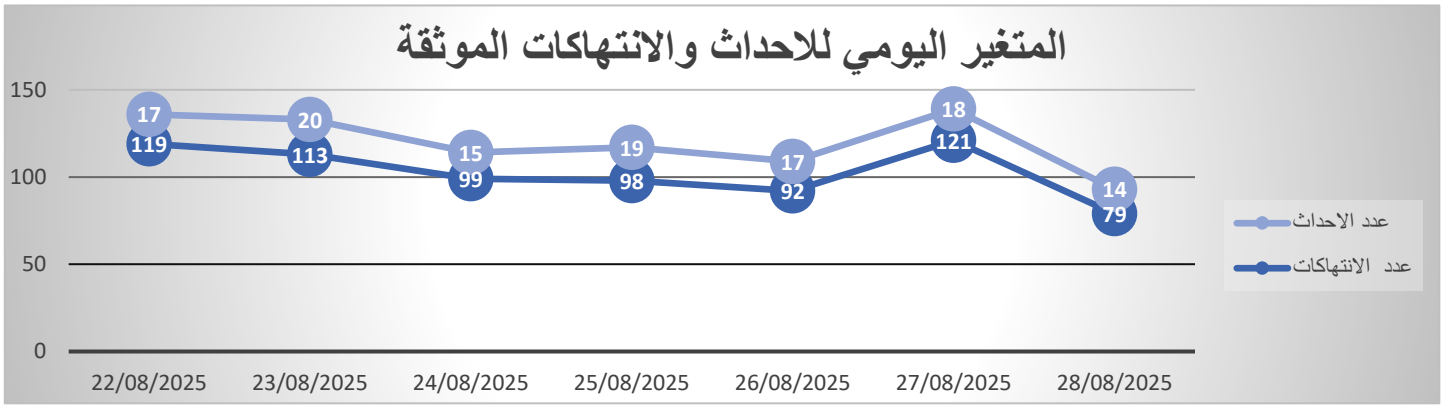

يعكس الرسم البياني للتغير اليومي للأحداث والانتهاكات الموثقة خلال الفترة الممتدة من 22 حتى 28 آب/أغسطس 2025 نمطًا متقلبًا يتأرجح بين الذروة والتراجع، ما يعكس هشاشة المشهد الميداني وارتباطه المباشر بالتصعيدات الأمنية الظرفية.

بصورة عامة، يظهر أن الفترة تميزت بذروتين أساسيتين الأولى في مطلع الأسبوع (**22آب**) والثانية في نهايته (**27آب**)، وبينهما مسار متذبذب من الانحدار والارتفاع. هذا التناوب يعكس غياب الاستقرار الحقوقي وتواصل دوامة الانتهاكات بشكل دوري، حيث تنخفض الأرقام نسبيًا لتعود وترتفع بشكل مفاجئ، مما يجعل الواقع العام هشًا وعرضة لانفجارات متكررة.

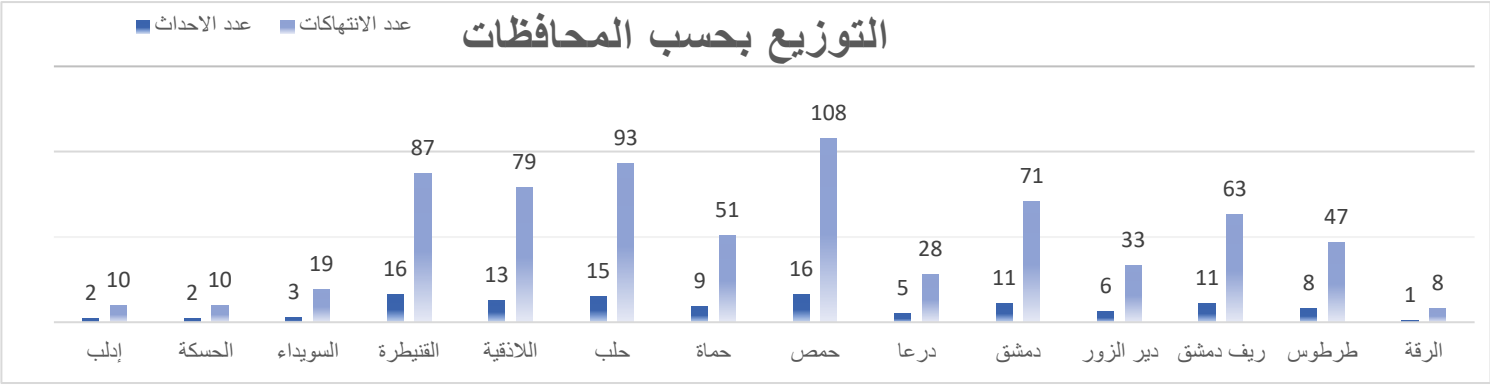

يوضح التوزيع الجغرافي للانتهاكات خلال الفترة من 22 حتى 28 آب/أغسطس 2025 أن **محافظة حمص** جاءت في الصدارة بواقع **108 انتهاكات ضمن 16 حدثًا**، وهو ما يعكس استمرار هشاشة الوضع الأمني فيها، مع تسجيل أنماط مركبة من الاعتقالات والانتهاكات الجماعية. تلتها **حلب** بـ **93 انتهاكًا**

كما برزت **القنيطرة** و**اللاذقية** في مراتب متقدمة، حيث تم توثيق **87** و**79 انتهاكًا على التوالي**، وهو ما يعكس تنوع مصادر التهديد فيها، سواء بفعل العمليات العسكرية المباشرة أو الممارسات الأمنية التعسفية.

أما **دمشق** و**ريف دمشق** فسجّلتا أرقامًا مرتفعة (71 و63 انتهاكًا)، بما يؤكد أن العاصمة ومحيطها ما تزالان تشكّلان بؤرة لانتهاكات منهجية متصلة بسلطات الدولة والجهات الرديفة.

في المقابل، ظهرت المحافظات الشرقية والجنوبية مثل **دير الزور** (33 انتهاكًا) و**درعا** (28 انتهاكًا) ضمن مستوى متوسط، بينما بقيت **السويداء**، **إدلب**، **الحسكة**، **الرقة** في حدود الانتهاكات المحدودة نسبيًا (بين 8 و19 انتهاكًا)، من دون أن يقلّل ذلك من خطورة الأثر الفردي لكل حالة.

بصورة عامة، يبيّن التحليل أن الانتهاكات لم تكن محصورة جغرافيًا بل توزعت على معظم المحافظات السورية، مع تفوّق واضح للمناطق الوسطى (حمص وحماة) والشمالية (حلب واللاذقية) والجنوبية الغربية (القنيطرة). ويؤشر ذلك إلى طابع شامل للنزاع، حيث تتعدد بؤر الانتهاكات ولا تنحصر في نطاق جغرافي ضيق.

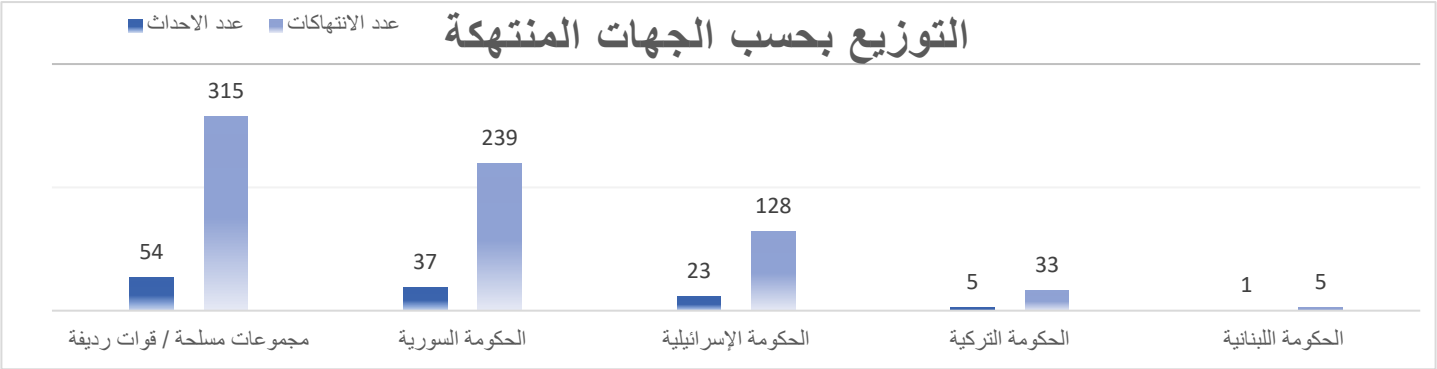

يُظهر التوزيع الإحصائي أن **المجموعات المسلحة والقوات الرديفة** تصدّرت المشهد الحقوقي خلال الفترة، بواقع **54 حدثًا نتج عنها 315 انتهاكًا**، وهو ما يعكس طبيعة الفوضى الأمنية في مناطق انتشارها، حيث سُجّلت أنماط متكررة من الاعتقال التعسفي، الإخفاء القسري، الاستيلاء على الممتلكات، والعنف القائم على النوع الاجتماعي. وعلى الرغم من أنها جهات غير رسمية، إلا أن ارتباطها المباشر بالأجهزة الحكومية أو عملها تحت غطاء أمني يجعل الدولة السورية شريكة في المسؤولية القانونية عن هذه الانتهاكات.

تلتها **الحكومة السورية** بواقع **37 حدثًا و239 انتهاكًا**، وهو رقم مرتفع يؤكد استمرار النهج المنهجي في استخدام أدوات الدولة الأمنية والقضائية لتقييد الحريات الأساسية، مع تسجيل انتهاكات واسعة النطاق مثل الاعتقال السياسي، مصادرة الممتلكات، والقيود الإدارية التعسفية.

أما **الجيش الإسرائيلي** فقد برز كجهة منفذة ثالثة بواقع **23 حدثًا و128 انتهاكًا**، معظمها ناجم عن عمليات عسكرية عبر الحدود واستهداف مباشر للأعيان المدنية والبنية التحتية في الجنوب السوري، بما يشكل خرقًا واضحًا للقانون الدولي الإنساني وللاتفاقيات الأمنية الموقعة مثل اتفاقية فك الاشتباك لعام 1974.

في المقابل، سُجِّل حضور محدود لـ **الجيش التركي** بواقع **5 أحداث و33 انتهاكًا**، ارتبطت في معظمها بالعمليات العسكرية في الشمال السوري وانعكاساتها على المدنيين. كما وردت حالة واحدة مرتبطة بـ **الحكومة اللبنانية** (6 انتهاكات)، تعكس امتداد الانتهاكات عبر الحدود وتداخلها مع الأوضاع الإقليمية.

بصورة عامة، تكشف هذه الأرقام أن الانتهاكات لم تقتصر على جهة واحدة، بل جاءت نتيجة ممارسات متداخلة لجهات رسمية وغير رسمية وأجنبية، بما يعكس الطابع المركّب للنزاع السوري ويؤكد الحاجة إلى مساءلة متعددة المستويات تشمل الدولة والأطراف الفاعلة المحلية والدولية.

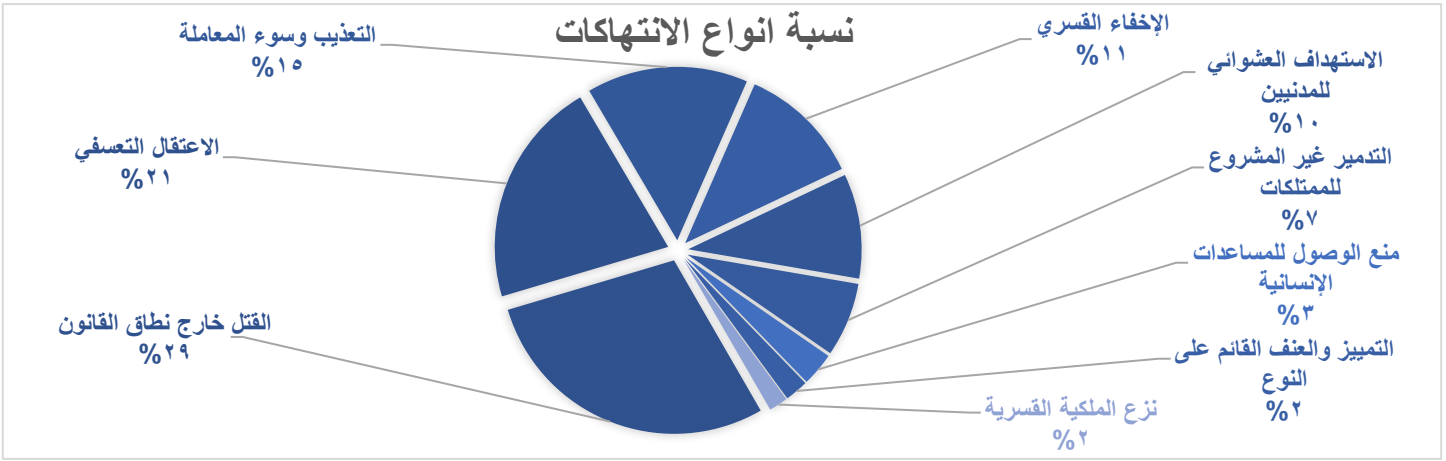

يعكس الرسم البياني التوزيع النسبي للانتهاكات الموثقة خلال الفترة، ويُظهر أن الانتهاكات الجسيمة ضد الحرية والسلامة الجسدية شكّلت النسبة الأكبر، تليها أنماط استهداف المدنيين والممتلكات، إضافة إلى أنماط ذات أثر اجتماعي وإنساني واسع.

أولًا – الانتهاكات الجسيمة ضد الحرية والسلامة الجسدية

- **القتل خارج نطاق القانون (29%)** تصدّر القائمة، ما يعكس خطورة الانتهاكات المباشرة للحق في الحياة، ويؤكد استمرار سياسة التصفية الجسدية والإعدام الميداني.
- **الاعتقال التعسفي (21%)** شكّل ثاني أعلى النسب، وهو مؤشر على توظيف الحرمان من الحرية كأداة قمع سياسي وأمني.
- **التعذيب وسوء المعاملة (15%)** ارتبط غالبًا بمراكز الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية، وهو انتهاك جسيم يحظره القانون الدولي بشكل مطلق.
- **الإخفاء القسري (11%)** يعد من أخطر الانتهاكات، إذ يضاعف من معاناة الضحايا وأسرهم، ويشكل جريمة ضد الإنسانية عند اتساع نطاقه أو استمراره المنهجي.

ثانيًا – الانتهاكات الموجهة ضد المدنيين والممتلكات

- **الاستهداف العشوائي للمدنيين (10%)** يعكس حالة انفلات أمني واستهداف للسكان دون تمييز، ما يشكل جريمة حرب وفق اتفاقيات جنيف.
- **التدمير غير المشروع للممتلكات (7%)** يدل على انتهاك متعمد للحق في الملكية والعيش الكريم، ويكشف عن سياسة ممنهجة لإفقار المدنيين أو تهجيرهم قسرًا.

ثالثًا – الانتهاكات ذات الطابع الإنساني والاجتماعي

- **منع الوصول للمساعدات الإنسانية (3%)** يمثل انتهاكًا مباشرًا للقانون الدولي الإنساني ويعرّض حياة المدنيين للخطر.
- **التمييز والعنف القائم على النوع (2%)** يعكس استهدافًا ممنهجًا لفئات بعينها، ويترك آثارًا ممتدة اجتماعيًا ونفسيًا.
- **نزع الملكية القسرية (2%)** يشير إلى نمط مصادرة ممتلكات دون سند قانوني، وهو ما يرسّخ التهجير القسري كخيار سلطوي.

يُظهر التوزيع أن **الانتهاكات الأشد جسامة** كانت تلك التي تستهدف الحق في الحياة والحرية والسلامة الجسدية (القتل، الاعتقال، التعذيب، الإخفاء القسري)، حيث تجاوزت مجتمعةً **76%من إجمالي الانتهاكات** .أما الأنماط الأخرى مثل الاستهداف العشوائي والتدمير غير المشروع للممتلكات ومنع المساعدات، فتعكس انتهاكًا واسعًا لحقوق السكان المدنيين في البقاء والكرامة والملكية.

هذا النمط يوضح أن الانتهاكات لم تكن فردية أو معزولة، بل جاءت **كجزء من سياسة متكررة ومنهجية** تستهدف المدنيين بشكل مباشر، ما يرقى إلى مستوى **جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية** وفق القانون الدولي.